



الترخيص لـ ١٥٠ مشروعاً استثمارياً في المنطقة الحرة

• عدنان - احمد محمد حسن

وقعت ادارة المنطقة الحرة بعدن اكثر من ١٧ مذكرة تفاهم مع شركات عربية واجنبية لإقامة مشاريع استثمارية وتنموية في مجالات مختلفة ومشاريع صناعية خفيفة وثقيلة في مجالات التخزين والخدمات. وقالت المكنورة فاطمة عمر باعمر مدير عام التسويق والترويج في المنطقة الحرة بعدن لـ الميثاق، ان عدد المشاريع الاستثمارية التي تم

الترخيص لها منذ عام ٢٠٠٨م حتى ١٠ أكتوبر الماضي ١٥٠ مشروعاً استثمارياً في مجالات مختلفة. وأشارت إلى أهمية النافذة الواحدة في المبني الجديد القريب من ميناء الحاويات والمنطقة الصناعية والتخزينية ومنطقة الصناعات الثقيلة والميكروكيماويات والتي سيساعد في تسهيل إجراءات المستثمرين. إضافة إلى وجود مركز معلومات متكامل يعمل بتقنيات حديثة، يجد فيه المستثمر كل المعلومات التي يحتاج إليها.

دول مجلس التعاون الشريك التجاري الأول لليمن قمة مسقط تبحث انضمام اليمن إلى منظمات خليجية جديدة

كتب / جمال مجاهد

تبحث القمة الخليجية التي تستضيفها العاصمة العمانية مسقط اليوم الاثنين انضمام اليمن إلى منظمات خليجية جديدة، وتعزيز آفاق الشراكة والتعاون بين اليمن والمنظمة الخليجية، بما من شأنه التسريع في عملية اندماج اليمن في محيطها الإقليمي الخليجي.



التجارة الخارجية لاستكمال إعداد خارطة الطريق لاندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها وتنفيذها عبر المسارات المختلفة، والانضمام إلى منظمة الخليج للاستثمارات والصناعية ومكتب براءة الاختراع الخليجية وهيئة التقديس الخليجية واتحاد الغرف التجارية والصناعية لدول المجلس وقال المصدر إنه يجري دراسة إنشاء مناطق

وأعلن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن بن حمد العطية أن قمة مسقط ستعلن انضمام اليمن إلى بعض المنظمات الأخرى التي تعمل تحت مظلة مجلس التعاون. وأكد العطية أن انضمام اليمن إلى عدد من منظمات مجلس التعاون تم بحسه في الاجتماعات التحضيرية وسيعرض على مستوى القمة الـ ٢٩، لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ستعقد في مسقط.

وقالت مصادر مطلعة إن اليمن ستوجه رسالة إلى القمة الـ ٢٩، لقادة وزعماء مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتتعلق بخطوات تاهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في الاقتصاديات الخليجية بحلول العام ٢٠١٥م، والقضايا التي تهم اليمن ودول المجلس وفاق الشراكة المستقبلية. وكان فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كشف في وقت سابق أنه سيقدم برسالة إلى القمة الخليجية حول متطلبات تاهيل اليمن ليصبح عضواً في مجلس التعاون. وقال رئيس الجمهورية مبعث هذه الرسالة يعود إلى أننا كدولة نمنية كنا قد طلبنا الانضمام للمجلس، غير أن الأشقاء طلبوا تاهيل اليمن قبل الموافقة على انضمامه، ونحن نريد الآن أن نعرف الموافقة ومسارات هذا التاهيل، ونطلب من أشقائنا أن يساعدونا في هذا التاهيل وعلى غرار ما فعلت دول الاتحاد الأوروبي مع بعض الدول التي تم تاهيلها لتنضم للاتحاد.

وصف الأخ الرئيس العلاقات اليمنية الخليجية بأنها على أحسن ما يكون وأكثر من ممتازة. وتتطلع اليمن إلى توسيع تدفق تجارة السلع والخدمات واستغلال الميزة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد اليمني، وتشجيع القطاع الخاص الخليجي على الاستثمار في اليمن في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وفتح الأبواب أمام العمالة اليمنية والعمل على تاهيلها حتى تستطيع منافسة العمالة الأجنبية المؤهلة المتواجدة في سوق دول مجلس التعاون الخليجي.

وانضمت اليمن إلى عدد من المجالس والمكاتب الخليجية المتخصصة في مجالات التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والعمل والصحة العامة والسكان والشباب والرياضة، كما انضمت مؤخراً إلى اتحاد الصحافة الخليجية.

خارطة طريق وكشف مسئول حكومي لـ الميثاق أن الحكومة تغطي الأولوية حالياً فيما يتعلق بإصلاح قطاع



التحرر من الفقر

د. إيتسام الهويدي

كل دولة اليوم تهتم بتحقيق أمن مواطنيها من خلال إتاحة الفرص امامهم لتحقيق مصالحهم الغير متعارضة مع مصالح مجتمعهم كاساس لتحقيق أمن واستقرار الدولة. لذلك فإن قدرة الناس للحصول على مايتناسبهم من عمل أو خلق أعمال تتناسب مع إمكانياتهم سواء أكان ذلك بتحويل ذاتي أو بتسهيل التمويل من قبل المؤسسات المالية داخل المجتمعات التي يعيشون فيها وجعلهم ينصرفون لصالحيهم وما لايتعارض مع مصالح الآخرين يعتبر من قبيل تعزيز أمن الإنسان وفي نفس الوقت بتحقيق العمل الإنمائي وهو ما تطمح إليه كل الدول خاصة الدول ذات الإمكانيات والموارد المتواضعة. فالتمكين مهم لأن الناس يستطيعون إظهار إمكانياتهم وقدراتهم ككافراد وكمجتمعات.

إن تعزيز قدرات الناس في هذا الاتجاه وسيلة أيضا ليس لتحقيق أمن الإنسان فقط بل بتعداها إلى تعزيز أمن المجتمع الدولة. لذلك فإن فكرة أمن الإنسان أصبحت مرتبطة بالتنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.

إن التمكين الاقتصادي للشعوب وذلك من خلال الحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة له بالتاكيد تأثير اجتماعي مستديم. حيث الأمن الاقتصادي وتنمية القدرات الاجتماعية يعزز كل منهما الآخر، وعلى ضوء ذلك فإن التدابير التي يجب أن تتخذها الدول على صعيد السياسات لتعزيز أمن الإنسان تشمل في تشجيع النمو الذي يجب أن يصل إلى الفقراء، وكذا دعم طرق العيش التي تحفظ كرامة الإنسان وفي نفس الوقت تكون مستدامة. كما يجب على الدولة أن تحمي مواطنيها من خلال احتواء تأثير الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وايضا توفير الحماية الاجتماعية في كل الحالات.

لقد تكاثرت نظريات القضاء على الفقر واستجابة المجتمعات في الشرق والغرب من خلال وضع السياسات والإستراتيجيات المختلفة لتخفيف من الفقر. بل وصل الأمر إلى إدراج موضوع القضاء على الفقر ضمن الأهداف الألفية الثالثة لما له من أهمية في تعزيز أمن الإنسان وأمن الدول والمجتمعات.

إن الفقر هو الذي يؤدي إلى نشوء التهديدات داخل المجتمعات. بل لقد قبل أن الفقر لا يولد الإرهاب بالضرورة حيث أن الإرهابيين أيضا يظهرون من بين الناس ذوي المستوى المعيشي المرتفع ولكن لا أحد يستطيع أن يتخاضع عن الحقيقة التي أصبحت واضحة للجميع وهي أن الإرهاب يستغل الفقر واليأس لأن اليأس يولد البيئة المناسبة للمشاريع والأعمال الإرهابية.

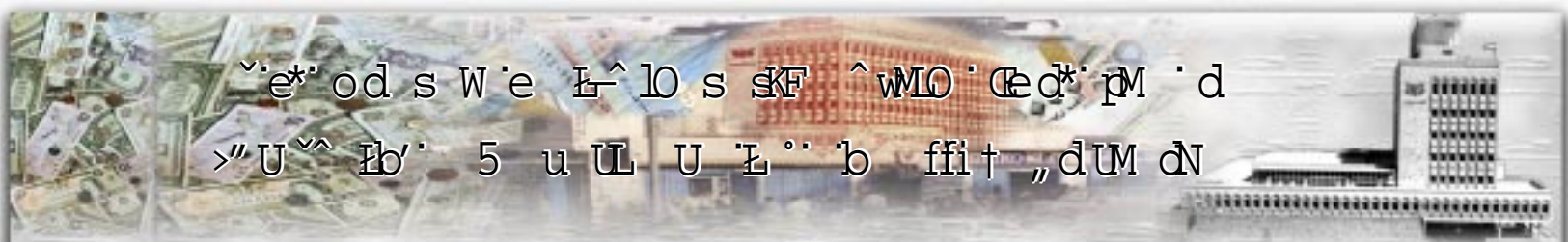
والاتفاقيات الاقتصادية لمجلس التعاون من خلال نشاط مجموعات العمل المشتركة، وعقد ندوات ومؤتمرات للتدريب بالزوايا والإمكانيات الاستثمارية المتاحة في اليمن.

وفي مجال النقل تم التخابط مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بشأن إنشاء منظومة سكة حديد دولية تربط اليمن بدول المجلس، بالإضافة إلى دراسة ومواصلة مشروع قانون تنظيم المؤامير اليمنية مع القوانين المناظرة في دول المجلس.

وفي المجال المالي قامت الحكومة بإجراء المقارنة بين قانون الجمارك رقم ١٤ لعام ١٩٩٠ وقانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لعام ٢٠٠٣ ولأختصاص التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، فضلاً عن دراسة قوانين التعرفة لدول المجلس ومقارنتها مع قانون التعرفة اليمني رقم ٤١ لعام ٢٠٠٥، وكذا إعادة النظر في التشريعات الضريبية النافذة وأوضاعها مع ميثاقها في دول مجلس التعاون. وفي مجال المياه والبحث تم تقييم الاحتياجات لطعام المياه لتاهيل اليمن لتحقيق الحد الأدنى للتنمية البشرية ٢٠٠٦-٢٠١٥م.

واستثمرت الحكومة في بذل جهودها لمعالجة نتائج مؤتمر المانحين المنعقد بلندن في نوفمبر ٢٠٠٦ لتحقيق الاستفادة المثلى من التعهدات المنوطة لليمن من قبل عدد من الدول والمنظمات المانحة والتوسيلية التي بلغت حينها خمسة مليارات دولار ثم ارتفعت لتصل إلى خمسة مليارات و٣١٧ مليون دولار منها ملياران و٦٣١ مليون دولار تعهدات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومليار و٩١٧ مليون دولار تعهدات المؤسسات الدولية والإقليمية و٦٦٤ مليون دولار تعهدات الدول الصديقة. وتمتكت الحكومة في عام ٢٠٠٨ من تخصيص مبلغ ثلاثة مليارات و٩٩٨ مليون دولار بنسبة ٧٨٪ مقارنة بنسبة تخصيص ٥٩٪ في عام ٢٠٠٧، وذلك لتمويل المشاريع التنموية في القطاعات الإنتاجية الزراعية والسكنية وقطاع البنية التحتية طرق وهجاء ونقل وتمهيداً للتعليم البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي وتحصيناً للتعليم والصحة والتخفيف من الفقر، بالإضافة إلى تخصيص للأصلاحات المؤسسية والحكم الجيد. وبلغت قدرة الحكومة على الاستفادة المثلى من التخصصات الخارجية نسبة ٤١٪ من إجمالي التعهدات ويبلغ مليار و٦٥٥ مليون دولار مقارنة بنسبة ١٦،٥٪ في عام ٢٠٠٧، وذلك بتوقيع عدد من الاتفاقيات التمويلية واتفاقيات تنفيذ مشاريع تنموية محددة في مختلف المجالات.

Advertisement for 'Al-Mithaq' magazine featuring a list of names and titles in Arabic, including 'النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام' and 'أعضاء اللجنة العامة ورئيس وأعضاء الهيئة العامة'.



البنك المركزي اليمني

البنك المركزي اليمني - Bank of Yemen

u	uK t	uK -	uK +	uK -
u	uK t	uK -	uK +	uK -
uK t	uK -	uK +	uK -	uK +
uK -	uK +	uK -	uK +	uK -
uK +	uK -	uK +	uK -	uK +
uK -	uK +	uK -	uK +	uK -

u	uK t	uK -	uK +	uK -
u	uK t	uK -	uK +	uK -
uK t	uK -	uK +	uK -	uK +
uK -	uK +	uK -	uK +	uK -
uK +	uK -	uK +	uK -	uK +
uK -	uK +	uK -	uK +	uK -

ويمكن للراغبين الاشتراك في الطلبات غير التنافسية تقديم طلباتهم على النموذج المعد لذلك والذي يمكن الحصول عليه من المركز الرئيسي بصنعاء اعتباراً من يوم الاثنين من كل أسبوع وعلى المتقدمين إرفاق شيكات مقبولة الدفع لصالح البنك المركزي أو إرفاق شهادات أذون خزانة مستحقة من الإصدارات السابقة أو توريد المبلغ نقداً إلى البنك المركزي الرئيسي بإجمالي القيمة الاسمية للأذون المطلوبة ويحدد أقصى للمتقدم الواحد في الألف من كل إصدار للأجل الثلاثة المشار إليها أعلاه.

وسيتم فتح المظاريف للمزاد غير التنافسي للأجل الثلاثة في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم السبت من كل أسبوع. ويتم إعلان النتائج يوم الاثنين من نفس الأسبوع، وأذون الخزانة قابلة لإعادة الخصم على أساس أعلى نسبة لأخر مزاد منفذ للأجل (٩١) يوماً زائداً نقطتين منويتين وفقاً لقرار محافظ البنك رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠م.

علماً بأن المستحقات في ٢٠٠٩/١/٢م تستضاف إلى المستحقات في ٢٠٠٩/١/١٠ مصادفة ذلك أفضالات السنة المالية. والله الموفق!!

- (١) يبدأ تقديم الطلبات التنافسية يوم الاثنين من كل أسبوع وآخر موعد لتقديمها في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الخميس من كل أسبوع.
- (٢) سيتم فتح المظاريف للمزاد التنافسي للأجل الثلاثة في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم كل خميس من كل أسبوع وستعلن نتائج المزاد في اليوم التالي كحد أقصى.
- (٣) تصدر أذون الخزانة بمبلغ عشرة آلاف ريال للإذن الواحد أو مضاعفاته ويحق للمتقدم الاشتراك بأكثر من طلب وبأسعار مختلفة.
- (٤) تقدم الطلبات في ظروف مغلقة متضمنة التفويض للبنك المركزي بخصم القيمة من الحساب لمن لهم حسابات لدى البنك المركزي أو إرفاق شيك مقبول الدفع لصالح البنك أو شهادات أذون خزانة مستحقة من الإصدارات السابقة أو توريد المبلغ نقداً إلى البنك المركزي بإجمالي القيمة الفعلية ووضعها في الصناديق الإحصائية لذلك.
- (٥) وتلبية لرغبة الأفراد من الجمهور الكريم في الدخول بالمزادات غير التنافسية فقد قررت إدارة البنك تخصيص نسبة من إجمالي كل إصدار للطلبات غير التنافسية الشهرية وفقاً للجدول التالي:-



البنك المركزي اليمني